ASJP Algerian Scientific Journal Platform

- دراسات اقتصادية -

ISSN 2602-7925

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد: 16العدد: 02(2022) ص488-502

مساهمة الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية بالجزائر

The contribution of Islamic sukuk to achieving development in Algeria

د.علي صولي*

جامعة عمار ثليجي الأغواط - الجزائر

aliiso61@yahoo.fr

فاطمة الزهراء سبع

مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة بالأغواط - الجزائر

sebaafatima01@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2021/03/10
تاريخ القبول:
2022/07/21

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الصكوك الإسلامية
- ✓ التمويل الإسلامي
- ✓ التنمية المحلية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية الصكوك الإسلامية وأهميتها كخيار استراتيجي بديل وإبراز دورها في تمويل التنمية المحلية في الجزائر ، من خلال هذه الدراسة تم التعرض إلى ثلاثة محاور ، تطرقنا من خلال المحور الأول إلى الإطار النظري للتنمية المحلية . وفي المحور الثاني تعرضنا إلى الإطار النظري للصكوك الإسلامية محاولا تسليط الضوء على أهم الصيغ التمويلية التي تصدّرَ بها هذه الصكوك ،كما تعرضنا في المحور الثالث إلى دور الصكوك الإسلامية في عملية التنمية المحلية ، محاولين في ذلك الإجابة على إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية لها والتي تتمحور جميعها في مدى مساهمة الصكوك الإسلامية كأداة من أدوات التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر ، وتوصلنا في النتائج أن الجزائر تأخرت كثيرا في تبني التمويل الإسلامي في مجال التنمية المحلية .

Article info

Received
10/03/2022
Accepted
21/07/2022

Keywords:
Islamic sukuk
Islamic Finance
local development

Abstract :

This study aims to identify the nature of Islamic sukuk and its importance as an alternative strategic option and to highlight its role in financing local development in Algeria. In the second axis, we were exposed to the theoretical framework of Islamic sukuk, trying to shed light on the most important financing formulas in which these sukuks are issued. The extent of the contribution of Islamic sukuk as a tool of Islamic finance in achieving local development in Algeria, and we found in the results that Algeria was very late in adopting Islamic finance in the field of local development

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1. مقدمة

تعد الصكوك الإسلامية من أهم البدائل التمويلية للمشاريع البنية الأساسية وتمويل موازنات الجماعات المحلية ، إضافة إلى تمويلها لمجموعة كبيرة من المشروعات المتوسطة و العملاقة التي يقوم عليها القطاع الخاص، وتنشيط قطاعات الصناعية والزراعية والخدمات وتنمية الاستثمار في مشروعات الخاصة، لتصبح أداة مهمة في عملية التنمية المحلية و الاقتصادية خاصة بالنسبة للذين يرغبون في تعبئة ادخاراتهم وتوظيف أموالهم وفقا لما تقتضيه مبادئ الشريعة الإسلامية، وفي ظل تزايد الإصدارات العالمية والمحلية لهذه الصكوك، أصبحت العديد من حكومات الدول تبحث في الفترة الحالية عن زيادة المشاركة الشعبية في المشروعات الاقتصادية التنموية بهدف دعم التنمية المحلية و الاقتصاد الوطني ، كما توجهت اهتمامات العديد من الخبراء لدعم فكرة التعامل بهذه الصكوك لما لها من إيجابيات كثيرة ،خاصة نجاحها في عدم التأثر بالأزمات المالية، من هذا المنطلق قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر؟

لتتفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهية التنمية المحلية ؟
- ما أنواع وأسس التنمية المحلية وأبعادها ؟
- ماهية الصكوك الإسلامية، وما هي خصائصها وأنواعها ؟
- ما هي أهم الضوابط الشرعية التي تحكم إصدار وتداول الصكوك الإسلامية ؟
- كيف تساهم الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية ؟

أهمية الدراسة:

تأتى أهمية الدراسة في استغلال هذا النوع من التمويل ، وتزيد أهميتها الاقتصادية في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية والعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالجزائر ، كما لجأت الكثير من دول العالم إلى الصكوك كأداة للتمويل بجانب السندات والأسهم

.هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح الأهمية الاقتصادية للصكوك الإسلامية ودورها فى تمويل التنمية المحلية والاقتصاد الجزائري .

منهج الدراسة :

تقوم الدراسة على اتباع كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، حيث تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي والوصفي وذلك من خلال تعريف الصكوك ونشأتها وأنواعها وتحليل أهميتها الاقتصادية ، وذلك من أجل إيضاح مدى تأثير الصكوك الإسلامية على التنمية المحلية و الاقتصادية بالجزائر .

2. مفهوم التنمية المحلية :

تشكل التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق وفي مقدمة أنشطتها ومهامها تنفيذ مشروعات البني الأساسية ضمن النطاق المحلي، إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل، فإذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية فان الجهود الذاتية من خلال المنتجين المحليين والمشاركة للمواطنين لا تقل أهمية عن ذلك.

1.2 تعريف التنمية المحلية : إذا أردنا التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية، سنسلط الضوء على تعريف مصطلح التنمية والمحلية لتأسيس رؤية متكاملة حول هذا المفهوم.

1.1.2 تعريف التنمية : لقد خاب ظن كثير من القيادات الحكومية وعلماء الاقتصاد والعلوم الاجتماعية المهتمين بأمور التنمية في فترة السبعينات في فاعلية النظريات الاقتصادية التقليدية **لكينز، وهارود، ودومر** ففي رأي **سنقر** (Singer) أن هذه النماذج تقلل من شأن العوامل السكانية ودور العنصر البشري في التنمية .[1]

وتعددت التعريفات والاصطلاحات حول مفهوم التنمية، وهناك فرق بين التنمية والنمو، فالتنمية لغة مشتقة من الفعل (نمو) فهو ينمو نموا ، أي زاد وكثر، ومن (نمي) أي نمى تنمية الشيء، جعله ناميا ، أي زاد في حجمه.[2].

أي عملية توالد ذاتي وبصورة مستقلة دائما ولا تكون كذلك إذا كانت تتم بمؤثر خارجي ، ويقول أبو هلال العسكري "فالنماء يعني أن الشيء يزيد حالا بعد حال من نفسه ، لا بإضافة شيء إليه .فالنبات ينمو ويزيد ، ولا يقال لمن أصاب ميراثا أو أعطي عطية أنه قد نما ماله ، إنما يقال نما ماله إذا زاد في نفسه، والنماء في الماشية حقيقة ، لأنها تزيد بتوالدها قليلا قليلا .[3]

كما أن النمو يعني الزيادة الطبيعية دون تدخل، وهو يحصل مع مرور الزمن باستمرار حيثما وجد تشكيلة اجتماعية معينة وسعيها الدائم للعيش، أما التنمية فهي عملية التغيير الايجابي من خلال التدخل، وهذا التدخل يتم من خلال برامج مدروسة مبنية على أساس التخطيط العلمي المدروس لاحتياجات الناس للوصول إلى الأهداف المرجوة في المجالات التي يراد تنميتها ،ويشرف على إعداد الخطط وتنفيذ برامجها هيئات وطنية رسمية وشعبية من خلال التعاون المشترك بين جميع الهيئات والمؤسسات المحلية في مختلف المجالات التنموية للوصول إلى خدمة الأفراد والجماعات المستهدفة .[4]

أما المفهوم العلمي فهو يتناول مصطلح التنمية من كل الجوانب الحياتية الشاملة، ويهدف لزيادة وتعزيز الجوانب الايجابية والمطورة لحياة الإنسان، وهذا يعني أن التنمية بالمفهوم العلمي هي:

عملية شاملة ومتواصلة يمثل الناس جوهر اهتمامها ولب غايتها، كما أنها تنطلق منه، وتعتمد على الطاقات والإمكانيات المحلية.[5]

-وهناك من عرفها بأنها كافة العمليات والجهود المخططة التي تتم وتستهدف إحداث سلسلة متتابعة من التغييرات الاجتماعية والاقتصادية المقصودة والرامية إلى زيادة معدل رفاهية أفراد المجتمع ونقل المجتمع من وضع اجتماعي واقتصادي معين إلى وضع آخر أفضل منه. [6]

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

-أما تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية بأنها العمليات التي توجد بين الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ، وتحقيق التكامل لهذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ، ومساعدتها على المساهمة التامة في التقدم القومي ، وتقوم هذه العملية على عاملين :

إحداها مساهمة الأهالي في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ، وثانيها توفير ما يلزم من الخدمات الفنية ، وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساواة التامة ، والمساعدات المتبادلة بين عناصر المجتمع ، وجعل هذه العناصر أكثر فعالية .[7]

-من خلال التعريف السابق يتبين لنا أن التنمية هي عملية اجتماعية تتطلب وجود عنصرين أساسيين هما : الأهالي من جهة والسلطات الحكومية من جهة أخرى ، أي هناك تكامل بينهما، فالأول يساهم بالجهد من أجل تحسين وضعه المعيشي و الاجتماعي ، ومساعدة السلطة في تنفيذ البرامج التنموية , وأما الثاني وهو السلطة تلتزم بالأموال اللازمة، والتخطيط الرشيد لتنفيذ البرامج التنموية ،و إذا انعدم أحدها فلا وجود للتنمية .إلا أننا نرى في بعض التجارب الخاصة في إفريقيا ،وفي مناطق ريفية في باكستان أننا نستطيع تعويض السلطة برجال المال أو بأموال الزكاة أو أموال الوقف من جهة وبمجلس البلدة (الأعيان أو شيوخ البلدة)من جهة أخرى .ولاحظنا نجاح هذه التجربة لأنها نابعة من الداخل وشارك فيها الأهالي المحليين وهي ملائمة لظروف ومناخ المنطقة ، بخلاف الأول ثبت فشلها لأن جل البرنامج هي برامج الأمم المتحدة مأخوذة من تجارب في أوربا أو أسيا أو غير ذلك وعممت على المناطق الريفية في دول العالم الثالث ، ومن بينها ريف الجزائر فأغلبية هذه البرامج كتب لها الفشل لأنها لم تراعي البيئة والظروف والتقاليد وأحوال الناس فيها .ويدعم قولي ما قاله كليفورد وارتون(Clafford Wharton ,jr) سنة 1982 وكان رئيس جامعة ولاية نيويورك والرئيس سابق لمجلس الهيئة الدولية لتنمية الغذاء والزراعة " لو أن هناك مجالا نعترف بفشلنا فيه هو محاولتنا تنمية نماذج فعالية التكاليف وكفاءة البرامج لتوصيل المعارف والتقنية إلى ملايين الزراع المنتجة بدول العالم الثالث نحن نعرف كيف نملك القوى الخلاقة والإبتكارية العلمية والتقنية لمحاربة الجوع ، ولكني اعترف أننا غير ناجحين تماما في نشر هذه التقنية "[8]

2.2 أنواع التنمية : مما سبق يمكن أن نميز بين نوعين من الأنواع التنمية : التنمية الذاتية والتنمية الخارجية .[9]

2 . 2 . 1 التنمية الذاتية : أي يقوم بها المجتمع نفسه وذلك لحل بعض مشكلاته وتوفير بعض احتياجاته وهذا لن يتم من خلال وعي السكان أنفسهم بالمشكلات التي يعانون منها ثم التحرك لمواجهة هاته المشكلات .

2.2.2 مميزات التنمية الذلاتية :

أ- أنها نابعة عن المجتمع نفسه مما يجعل برنامج التنمية أكثر قبولا للسكان وأكثر سعيا لمواجهة المشكلات؛

ب- أنها تعتمد على الجهود الذاتية أي على المشاركة الفعالة بين أفراد المجتمع؛

ت- تحقق استفادة مباشرة وملموسة للسكان " أن يكون لها عائد مجز لأفراد المجتمع ؛

ث- توضح مدى قدرة المجتمع في الاعتماد على نفسه في حل مشكلاته .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2.2.3 التنمية الخارجية : هناك مؤثر خارجي يدفع المجتمع إلى القيام ببرامج التنمية وقد يكون هذا المؤثر الخارجي نتيجة تدخل من بعض العناصر مثل (الاعلام ، رجال السياسة ، رجال العلوم الاجتماعية ..)أو تأثير من مجتمع آخر (متقدم أو نامي) .

2.2.4 مميزات التنمية الخارجية :

أ- تجمع بين الجهود الذاتية والإمكانيات الخارجية التي يستفيد منها المجتمع المحلي ؛

ب- توفر الخبرات المتنوعة (خاصة الخبرات التطبيقية) والتي يفتقر إليها المجتمع الخارجي؛

ت- أن هذا النوع مقنن ومرتبط بوقت ومكان معين ؛

ث- أن هذه العملية مستمرة لتحقيق الهدف المطلوب .

2.3 تحديد مصطلح المحلية:

مصطلح المحلية تعني المجال الترابي الأقرب للسكان أو الإطار الجغرافي الأصغر الذي تعيش فيه جماعة من السكان، هذا الإطار الجغرافي يمكن أن يكون الوحدات المحلية الناتجة عن التقسيم الإداري، كالجماعات المحلية والدوائر والمقاطعات والبلديات والذي يمكن أن لا يعطي اهتماما كبيرا للخصوصيات الجغرافية (البشرية، الطبيعية)، ويمكن أن يكون عبارة عن المجال المعيشي المرتبط بالهوية الجماعية لساكنيه كالقبيلة والعشيرة.(10)

2.4 التنمية المحلية

لقد تعددت التعريفات التي تبحث في هذا المفهوم نتيجة لتطور مفهوم التنمية بصفة عامة، وارتباط التنمية المحلية بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بشكل متوازن تماما يساير زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية والعدالة في توزيع عوائد التنمية.

وفي هذا الاطار يمكن أن تعرف التنمية المحلية على أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية، والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الادارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة.(11)

كما يمكن تعريفها على أنها: "هي عملية تشجيع المجتمع المحلي على اتخاذ الخطوات التي تجعل حياتهم المادية والروحية أكثر غنى معتمدين في ذلك على أنفسهم.(12)

وهناك من يرى أن مفهوم التنمية المحلية يقوم على عنصرين رئيسيين هما:

- المشاركة الشعبية في جهود التنمية المحلية، والتي تقود إلى مشاركة السكان في جميع الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعشونها معتمدين على مبادراتهم الذاتية؛

- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ومن خلال التعريفات السابقة لمفاهيم التنمية المحلية نستخلص أن التنمية المحلية هي عملية تكاملية القصد منها اجراء تحسينات في كافة المجالات الاجتماعية، الاقتصادية والخدماتية بحيز جغرافي محدد و في زمان معين ،وحل المشاكل الخاصة بهذا الأقاليم من قبل السلطات المسؤولة ضمن إطار خطة مدروسة محليا ووطنيا ، كما تمنح فرصة للإدارات المحلية في تحمل مسؤولية الكاملة في تنمية المجتمع .

2.5 أسس التنمية المحلية: من أساسيات التنمية المحلية ثلاثة عناصر وهي كالتالي :

2.5.1 الأسس المالية:

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجباتها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية ومن الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصاتها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء الى الحكومة المركزية للحصول على الاعانات المالية.

كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود ادارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمرة.

ومن الأسس المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية ما يلي:

- توفر نظام محاسبي كفوء ؛
- تنظيم رشيد للمعلومات ؛
- تحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة.

إن توافر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة.

2.5.2 الأسس البشرية:

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في نجاح التنمية المحلية، فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام الموارد وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو الذي ينفذ هذه المشروعات ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب.[13]

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، وحتى السياسية باعتبار أن الانسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة.

2.5.3 الأسس التنظيمية:

تتمثل الأسس التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهتمة بإدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2.6 أبعاد التنمية المحلية: توجد عدة أبعاد للتنمية المحلية ونذكر منها الأبعاد التالية :

2.6.1 البعد الاقتصادي:

ويعتبر البعد الاقتصادي من أهم ابعاد التنمية المحلية، لأنه ينعكس ايجابيا على الأبعاد الأخرى، من خلال تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطن والسعي لتخفيف الفقر والبطالة، ومنه معالجة المشاكل الاجتماعية التي يكون سببها البعد الاقتصادي.

إن غاية التنمية المحلية هي رفاهية الانسان ماديا عن طريق تحسين أداء الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن هذا النوع من التنمية بهدف أساسا إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي حاجات أفرادها، ومن ثم جاءت التنمية الاقتصادية بطروحات مختلفة مبنية على الأسس المنهجية العلمية من أجل اسعاد الانسان وتحقيق رخاه المادي.

للتنمية المحلية بعد اقتصادي من أجل تنمية الإقليم اقتصاديا وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي، أو الصناعي أو الحرفي.(14)

2.6.2 البعد الاجتماعي:

إن البعد الاجتماعي له أهمية كبيرة، فلا فائدة من زيادة الدخل الفردي، دون أن يتحسن الوضع الاجتماعي من تحسن مستويات المعيشة، وتحسين مستوي تعليم، وشغل ...الخ.

ومن هذا المنطلق فإن التنمية المحلية تشمل جميع مجالات الحياة، وتحاول الارتقاء بهما وتحسينها بشكل جماعي في مستوى إقليمي معين، وهذا ما يعطي التنمية المحلية الأهمية الكبيرة إلى جانب السياسات العمومية التي تسعى لتحقيق المصالح العام، وتحقيق التوازن الجهوي بين الأقاليم مع ترك حرية المبادرة للجماعات الإقليمية للقيام بدورها بأكمل وجه.

يعتبر النموذج الجزائري من بين النماذج الإدارية الذي سمح للجماعات المحلية في إدارة التنمية على المستوى المحلي.

2.6.3 البعد السياسي:

يهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما على اعتبار أن البعد التنموي السياسي يمثل استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة ، والمشاركة في توزيع الأدوار، ولا تكون التنمية ذات الطابع والبعد السياسي الا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي، وهذا الأخير لا يتم الا اذا توافر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال المشاركة الشعبية الجماهيرية، والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلوهم لتولي السلطة باختيار النخب الحاكمة ، أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية والمحلية، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم المسيرة التنموية المحلية الشاملة للدولة التي ينتمي إليها.(15)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2.6.4 البعد الاداري:

يرتبط البعد الاداري للتنمية المحلية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة مترابطة، تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى مزيد من العطاء والإنجازات ،كما أن مفهوم التنمية الادارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الادارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الادارية العلمية، وزيادة مهاراتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية المحلية وبجوانبها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية...، ان البعد الاداري للتنمية المحلية يشمل بعض الجوانب المشتركة بين الادارة المحلية، وجموع المواطنين المحليين وبين الادارة المحلية والمركزية نظرا لأن التنمية المحلية تستهدف البعد الاداري وعملية التكامل الاجتماعي وذلك من خلال الجهود الأتية للمجتمع المحلي [16]، ويشير هذا البعد إلى أربعة جوانب مختلفة في عملية التنمية المحلية:

أ- البرامج المخططة التي تركز على الاهتمامات المشتركة لسكان المجتمع ؛

ب- دعم وتطوير الجهود الذاتية ؛

ت- المساعدات الحكومية سواء كانت مادية أو بشرية ؛

ث- تحقيق التكامل ما بين التخصصات المختلفة التي تعمل في مجال التنمية المحلية.

2.6.5 البعد الثقافي:

لهذا البعد أهمية بالغة لأنه يستغل خصوصية الاقليم الثقافية لتحقيق التنمية المحلية، فالثقافة المحلية يمكن أن تساهم في تحسين السياحة، من خلال ابراز ما يتميز به الاقليم من خصوصية، ومحاولة تسويقها الى الآخر فتزدهر السياحة ومعها قطاع الخدمات والصناعة التقليدية، التي من شأنها أن تحقق مناصب شغل جديدة، ومصادر تمويل جديد للإقليم المحلي اذا ما تم استغلال البعد الثقافي أحسن استغلال.

2.6.6 البعد البيئي:

يعد البعد البيئي أحد الأبعاد الهامة في معادلة تحقيق التنمية المحلية ومنه فإن التنمية المحلية تتضمن ذلك التطوير النوعي في الجانب الاقتصادي دون إهمال البعد البيئي في التنمية المحلية، فمن بين أهم الأبعاد التي تم تضمينها للتنمية المحلية البعد البيئي.

فالتنمية المستدامة تعني الاستجابة لحاجيات الحاضر بدون الإضرار بقدرات الأجيال القادمة في تلبية حاجياتهم، ومن وجهة نظر الجمعية العالمية، تعرف التنمية المستدامة من زاوية محلية، على أنها: "التنمية التي تحقق خدمة اقتصادية واجتماعية وبيئية أساسية لجميع سكان البلدية المحلية بدون الإخلال بتوازن النظام الطبيعي، والاجتماعي مع تقديم الخدمات.[17]

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

3. الإطار النظري للصكوك الإسلامية

سوف نحاول من خلال هذا المحور تسليط الضوء على أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، ودورها التنموي .

3 . 1 تعريف الصكوك الإسلامية:

- عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية- البحرين (المعيار الشرعي رقم 17) الصكوك الإسلامية بأنها:" عبارة عن وثائق متساوية القيمة، تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين، أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك، وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله".[18]

- كما عرفت الصكوك الإسلامية على أنها: "شهادات أو وثائق اسمية أو لحاملها متساوية القيمة تمثل حقوق ملكية شائعة في أصول أعيان أو منافع أو خدمات أو حقوق مالية أو خليط من بعضها أو كلها، حسب شروط معينة عند إصدارها أو بعد استخدام حصيلتها بالاكتتاب فيها، ويشترك حملتها في أرباح وخسائر الموجودات التي تمثلها، وهي قابلة للتداول ما لم تمثل نقدا أو دينا محصنا، ويعتمد إصدارها على عقد من العقود الشرعية وتفصل نشرة إصدارها حقوق والتزامات أطرافها.[19]

3. 2 الضوابط الشرعية للصكوك الإسلامية:

من أهم الضوابط الشرعية التي تحكم إصدار وتداول الصكوك الإسلامية ما يلي:[20]

- يحكم الصك عقود الاستثمار الإسلامية مثل: المشاركة، السلم، الاستصناع، الإجارة، ونحو ذلك من العقود متى كانت تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
- يضبط الصكوك أحكام المشاركة ومنها خلط الأموال والمشاركة في الربح والخسارة أي تطبيق مبدأ: الغنم بالغرم؛
- يكون للشركة المصدرة للصكوك الاعتبارية المستقلة عن أشخاص المشتركين في الصكوك وهي المسؤولة عن إدارة الصكوك؛
- يتولى إدارة الصكوك الشركة المصدرة لها وذلك مقابل نسبة شائعة من العائد وفقا لفقه المضاربة، وأحيانا قد يتفق المشاركون في الصكوك مع الشركة المصدرة (التي تقوم بالإدارة) على إلى أن تقوم الأخيرة بالإدارة نظير عقد وكالة بأجر معلوم بصرف النظر عن تحقيق الأرباح ويكون ذلك مستقلا عن عقد المضاربة ولقد أجاز الفقهاء ذلك؛
- يجب أن ينص صراحة في نشرة الاكتتاب طريقة توزيع العائد بين المشاركين في الصكوك وبين الشركة المصدرة للصكوك، ولا يجوز إرجاء ذلك لما بعد انتهاء المشروع أو العملية الممولة من الصكوك؛
- يجوز أن يتدخل طرف ثالث لضمان رأس مال الصكوك أو ضمان حد أدنى للعائد ويقوم بذلك على سبيل التبرع والمروءة، ولقد أجاز الفقهاء ذلك؛
- إذا حدثت خسارة لا سمح الله بدون تقصير أو إهمال أو تعدّي من الشركة المصدرة للصكوك والتي تتولى الإدارة، فتكون على المشاركين وليس على الشركة والتي تكون قد خسرت جهدها؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- يتم قياس العوائد(الأرباح) الفترية (الدورية) قبل نهاية أجل الصكوك وفقا لمبدأ التنضيض الفعلي أو التنضيض الحكمي(التقديري) في ضوء المعايير الشرعية التي تضبط ذلك؛
- لا تثبت ملكية الأرباح الموزعة الدورية(الفترية) تحت الحساب إلا بعد سلامة رأس المال وفقا لمبدأ: "الربح وقاية لرأس المال" أو المفهوم المحاسبي: "لا ربح إلا بعد سلامة رأس المال"؛
- يتم تداول الصكوك في سوق الأوراق المالية أو بأي وسيلة بديلة مناسبة وفق الضوابط الشرعية، ويتم تقويم الصك عند التداول عن طريق المساومة والتراضي بين البائع والمشتري وذلك كله في ضوء اللوائح والشروط التي تنظم ذلك؛
- يجوز للشركة المصدرة للصكوك أن تتعهد بإعادة شراء الصكوك من حامليها حسب القيمة السوقية لها أو بالسعر الذي تعرضه ويتم ذلك بالتراضي بين الطرفين؛
- يتم استهلاك(إطفاء) الصكوك إما مرة واحدة في نهاية أجل المشروع أو العملية أو على فترات دورية وهذا ما يطلق عليه إطفاء الصكوك، ويجب الإشارة إلى ذلك في نشرة الاكتتاب.

3.3 خصائص الصكوك الإسلامية: بناء على ما سبق فالصكوك الإسلامية تتميز بالخصائص التالية:[21]

- الإصدار يكون على أساس عقد شرعي، ويتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ويمثل حصة شائعة في ملكية حقيقية؛
- يتم حصول الربح من قبل حامله بالنسبة المحددة ويتحمل الخسارة بقدر الحصة التي يمثلها الصك؛
- أنها وثائق تصدر باسم مالكها بفئات متساوية القيمة لإثبات حقه فيما تمثله من حقوق في الأصول والمنافع الصادرة مقابلها؛
- أنها لا تقبل التجزئة في مواجهة الشركة وفي حالة أيلولة الصك الواحد لشخصين أو أكثر بسبب الإرث ونحوه، فلابّد من الاتفاق على من يمثل الصك أمام الشركة على أن يكون شخص واحد.

3.4 أنواع الصكوك الإسلامية: و يمكن تلخيصه فيما يلي:

3.4.1 أنواع الصكوك الإسلامية: حددت هيئة المراجعة والمحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية عدّة أنواع من الصكوك التي تتماشى وضوابط الشريعة الإسلامية وهي:[22]

- ✓ **صكوك الإجارة** :هي صكوك متساوية القيمة تمثل أجزاء متماثلة مشاعة في ملكية منافع أعيان معمرة مرتبطة بعقود إجارة أو تمثل عددا متماثلا من وحدات خدمة موصوفة في الذمة تقدم من ملتزمها لحامل الصك في وقت مستقبلي.[23]
- ✓ **صكوك السّلم**: وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك ويقوم بتقديم كامل السلعة المتفق عليها حال استلامها مستقبلا وفقا لوقت ومواصفات متفق عليها.
- ✓ **صكوك الاستصناع** : هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك وتتميز بأنها توفر تمويلا متوسط الأجل لتلبية الاحتياجات التمويلية لتصنيع سلع محددة، كما

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

يمكن استعمال هذه الصيغة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الاستثمارية ذات الجدوى، وهي بذلك تختلف عن صيغة الإجارة أو البيع لأجل.(24)

- ✓ **صكوك المزارعة، المساقاة، والمغارسة:** إن صكوك المزارعة هي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع للمزارعة ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول، أما المرتبطة بالمساقاة فهي وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في سقي أشجار مثمرة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الثمرة، في حين تعتبر صكوك المغارسة وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام حصيلة الاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في غرس أشجار على أساس عقد المغارسة ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس.
- ✓ **صكوك المرابحة:** هي صكوك متساوية القيمة تصدر لأجل تمويل سلعة مرابحة، بحيث تصبح هذه الأخيرة مملوكة لحامل الصكوك، وتعتبر عملية إصدارها ممكنا فقط في حالة السوق الأولي، بينما تداولها في السوق الثانوي يعتبر مخالفا للشريعة الإسلامية لأن بيع المرابحة قد يكون مؤجلا.
- ✓ **صكوك المضاربة:** تمثل صكوك المضاربة أوراق مالية قابلة للتداول تعرض على أساس قيام الشركة المصدرة بإدارة العمل على أساس المضاربة، ويمثل فيها الملاك أصحاب رأس المال بينما المستثمر يمثل عامل المضاربة ويحصل مالكوها على نسبة شائعة من الربح.
- ✓ **صكوك المشاركة:** هي مشابهة كثيرا لصكوك المضاربة، لكن الاختلاف الأساسي هو أنه في صكوك المضاربة يكون المال كله من طرف (أو مجموعة أطراف) بينما في صكوك المشاركة نجد أن الجهة الوسيطة (التي تصدر الصكوك للمستثمرين) تعتبر شريكا لمجموعة المستثمرين حملة الصكوك في وعاء الشراكة وبصورة متشابهة لما هو عليه الحال في شركة المساهمة العامة.

3.5 أهم التحديات التي تواجه الصكوك الإسلامية : هناك بعض المعوقات قد تحد من نمو وتطور الصكوك الإسلامية، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:(25)

- ✓ **محاكاة السندات التقليدية:** بمعنى أن الصكوك ما زالت تحاكي السندات التقليدية، فمثلا الجمهور المستهدف للاكتتاب من الصكوك في الغالب هو جمهور السندات التقليدية، وعائدها هو أشبه بعائد السندات من حيث ارتباطه بسعر الليبور، أو من حيث ضمان مدير الإصدار في حالة نقص الربح الفعلي عن الربح المتوقع أو إعطائه حوافز مربوطة بسعر الفائدة، وليس مربوطا بناتج نشاط المشروع، مما يؤدي إلى أن تكون الصكوك محدودة السيولة، وقد اقترح د. سامي السويلم أن يكون الجمهور المستهدف هو جمهور الأسهم بدلا من جمهور السندات، مما يقلل من مخاطرها، ومن ثم يكون بإمكان المدخرين الاستفادة من العائد المرتفع من الصكوك.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- ✓ **الأزمة الشرعية:** تواجه الصكوك مثلها كباقي المنتجات المالية الإسلامية حملات متزايدة من قبل الحريصين على الصيرفة الإسلامية وغيرهم، ونشير هنا إلى تصريح الشيخ تقي العثماني، الذي قال: بأن الصكوك المصدرة مخالفة لأحكام الشريعة، لذلك فإن مثل هذه التصريحات قد تؤثر على فقدان الثقة بها، وتراجع الإقبال عليها، لذا يجب الالتزام بأحكام الشريعة.
- ✓ **الأزمة المالية العالمية المعاصرة:** أما بخصوص أثر الأزمة المالية العالمية على النمو سوق الصكوك، فهناك رأي إيجابي ورأي سلبي مطروحان في آثار الأزمة عليها، فالرأي الإيجابي يقول أن الصكوك بما لها من خصائص ستكون ملاذاً للمستثمرين خاصة الذين تضرروا من الأزمة المالية، وبدليل قيام بعض الدول الغربية بإصدارها مثل ألمانيا وقبولها في السوق المنظمة الفرنسية يؤكد ذلك، إضافة إلى ما صرح به البنك الإسلامي الأوروبي أن حجم حيازة المستثمرين(غير المسلمين) لها وصل إلى 80% من إجمالي الإصدارات، وأما الرأي السلبي فهناك من يقول إن الأزمة أثرت عليها، بدليل أن حجم الإصدار فيها لعام 2008م أقل من عامي 2007م، وقد يكون بسبب قيام بعض الدول بتجميد مشاريعها إلى إشعار آخر.
- ✓ **البيئة التشريعية والتنظيمية للصكوك:** هناك مجموعة من العوائق قد تحد من نمو الصكوك، مثل نقص الشفافية في بعض الإصدارات، لذا لا بد من الحصول على تصنيف ائتماني من شركات التصنيف الائتمانية بهدف التقليل من مخاطرها، كما أن عدم توافر البيئة القانونية لها يؤثر عليها، إضافة إلى عدم وجود سوق مالي منظم لها، مما يجعل تداولها محصوراً بين مجموعة معينة من الأفراد.

4 . دور الصكوك الإسلامية في التنمية المحلية و الاقتصادية بالجزائري

هناك ضرورة لأن يصبح التعامل بين مصدري الصكوك الإسلامية والجمهور بأية صيغة من صيغ التمويل الإسلامي ملائما للأغراض والضوابط التي تقرها الشريعة الإسلامية من جهة، وأن تكون هناك ربحية مناسبة لتلك العمليات موضوع الصكوك الإسلامية وعليه وجب علينا تحليل دور صناعة الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية المحلية و الاقتصادية، من خلال تحليل فعاليتها في تعبئة المدخرات وتمويل وتوجيه المشروعات التنموية المحلية والوطنية ، وهو ما سوف نحاول تلخيصه من خلال النقاط التالية:

4 .1 دور الصكوك الإسلامية في تعبئة الموارد المالية: تتميز الصكوك الإسلامية بقدرتها على تجميع وتعبئة المدخرات من مختلف الفئات وذلك لتنوع آجالها ما بين قصير، متوسط وطويل، وتنوع فئاتها من حيث قيمتها المالية، وتنوع أغراضها، وكذا تنوعها من حيث طريقة الحصول على العائد، ومن حيث سيولتها المستمدة من إمكانيات تداولها في السوق الثانوية من عدمه، إضافة إلى تلك المميزات تتمتع بعدم تعرضها لمخاطر سعر الفائدة، لأنها لا تتعامل به أصلا، كما أن الصكوك الإسلامية لا تتعرض لمخاطر التضخم، بل تتأثر بالمخاطر إيجابيا، لأن هذه الصكوك تمثل أصولا حقيقية في شكل أعيان وخدمات ترتفع أسعارها بارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى ارتفاع عائدات الصكوك الممثلة لتلك الأصول(أعيان وخدمات). (26)

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

4. 2 دور الصكوك الإسلامية في تمويل عجز الموازنة: تفتح الصكوك الإسلامية الباب على مصراعيه للمشاركة الشعبية الشاملة من قبل الناس لسد متطلبات التنمية الاقتصادية، بصورة يشعر فيها المواطن بالانتماء المتكامل في تنمية بلده، وذلك من خلال سد الاحتياجات التمويلية اللازمة لدعم الموازنة العامة، إذ أنها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لتنفيذ برامجها الاقتصادية والغير اقتصادية، إضافة إلى سد العجز القائم فيها.(27)

4. 3 دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع القاعدية(البنى التحتية): تغطي الصكوك الإسلامية احتياجات الدول في تمويل مشاريع البنى التحتية والمشاريع الحيوية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام المقترنان بالفوائد الربوية، فعلى سبيل المثال يمكن للحكومات إصدار صكوك الإجارة لتمويل مشاريع ذات نفع عام ترغب الحكومة في إقامتها لتحقيق مصلحة عامة تراها، لا بغرض الربح، كتمويل بناء الجسور والمطارات والطرق والسدود وسائر مشروعات البنية التحتية، حيث تكون الحكومة هنا هي المستأجر من أصحاب الصكوك الذين هم بمثابة مُلاك لهذه الأعيان المؤجرة للدولة، ثم تقوم الحكومة -بصفتها مستأجرا- بإتاحة تلك المشاريع للمواطنين لاستخدامها والانتفاع بها، كما يمكن استخدام صكوك إجارة الخدمات في تمويل المشروعات في قطاعات مهمة مثل التعليم والصحة والهاتف والنقل، وأيضا استخدام صكوك إجارة المنافع في تمويل برامج الإسكان والتنمية العقارية. (28)

4. 4 دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية: تعاني الدول النامية ومنها البلاد الإسلامية من صعوبة في توفير الموارد التمويلية اللازمة للاستثمارات الإنتاجية طويلة الأجل، ويمكن للصكوك الإسلامية المساهمة في تنمية الاستثمارات المحلية الحقيقية عبر توفير موارد مالية ملائمة لهذه الاستثمارات، فبالنسبة للمؤسسات المصدرة للصكوك فإنها تستفيد من السيولة التي تحتاجها مباشرة من المستثمرين ودون الحاجة للوساطة المالية التقليدية، كما توفر هذه المؤسسات الدعم في باب كفاية رأسمالها ذلك أن توريق هذه المؤسسات لديونها وأصولها ينقل المخاطر إلى مستويات أقل، أما بالنسبة لحملة الصكوك فيتمكنون من الحصول على عائد ربحي أعلى من الذي يمنحه توظيف أمواله لدى البنوك، كما تعطي الصكوك الإسلامية فرصة للذين يريدون توظيف أموالهم بالصيغ الشرعية.(29)

5. تحليل النتائج

حاولنا من خلال هذا العمل أن نستخلص بعض النتائج كما يلي :

أ- ظهور اهتمام بالتنمية المحلية في الجزائر مبكرا غداة الاستقلال من خلال البرامج التنموية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية لبناء اقتصاد؛

ب- كانت أولويات الجزائر في سياستها الاقتصادية تطوير تنميتها المحلية إلا أنها كانت تعتمد على الخزينة العمومية في الاعانات والمساعدات؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ت- تغير مستوى التنمية المحلية بين التذبذب والاستقرار بسبب قلة خبرة المسؤولين المحليين من رؤساء البلديات ونوابهم، وعدم تناسق الهيئات الحكومية في تطبيق سياستها التنموية؛

ث- تركزت مصادر تمويل برامج التنمية المحلية على مداخيل الصادرات البترولية، مما يجعل تطبيق سياسة التنمية المحلية مرهونا بأسعار ومداخيل المحروقات؛

ج- بعد أزمة انخفاض سعر البترول عام 2014 حاولت الجزائر تنويع موارد التنمية المحلية بفتح المجال للصيرفة الاسلامية ، وذلك بانتهاج أسلوب التمويل الإسلامي؛

ح- إلا أن انتهاج أسلوب التمويل الإسلامي كان متأخرا بالنسبة للجزائر مقارنة مع دول الخليج وبعض الدول الاسلامية ، التي قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال .

6. خاتمة

إن التمويل بالصكوك الإسلامية له دور كبير في التنمية المحلية لو أستغل أحسن إستغلال في التنمية المحلية والوطنية في الجزائر لكان له شأن كبير ،فنجد في بلدان مثل ماليزيا ،ودول الخليج ،وبريطانيا استغلوا الصكوك الإسلامية في تمويل العديد من المشاريع التي تكلف الدولة أموالا طائلة ، فأنجزوا هذه المشاريع ونهضوا بالتنمية المحلية والوطنية ، فلماذا لا نؤخذ هذه التجارب الناجحة في الجزائر .

5. قائمة المراجع:

[1] -H.W ,Singer,(1978) ,The Strategy of International Development ,London , the McMillan Press Ltd,pp27-31.

[2] . البستاني ك ، وآخرون ،(1973)، المنجد في اللغة الإعلامية ،ط21 ، دار المشرق ، بيروت .

[3] . أبو هلال العسكري ،(ب ن،ي ت)، الفروق في اللغة ، ترجمة عن الفارسية ،محمد علوي مقدم، وإبراهيم الدسوقي شتا، ،ص225.

[4] . منال محمد نمر قشوم،(2009)، استراتيجية التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية ، رسالة ماجستير ، غ م ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح ، فلسطين ، ص 14.

[5] . نفس المرجع ، ص15 .

[6] . محمود الكردي ، (1977)،التخطيط للتنمية الاجتماعية . دراسة لتجربة التخطيط الإقليمي في أسوان ، دار المعارف ،القاهرة ، ص70.

[7] . المرجع نفسه ، ص64 .

[8] - أحمد محمد عمر ،(1992)،الارشاد الزراعي المعاصر ،مصر ، دار المعارف ، سنة 1992 ، ص24 .

[9] - رشاد أحمد عبد اللطيف ،(2011)،التنمية المحلية ،ط1 ،الاسكندرية ،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ص13-14.

[10] - كمال التابعي ،(1993)،تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم الاجتماع التنمية، القاهرة ،دار المعارف،ص 23.

[11] - عبد الحميد عبد المطلب ،(2001)، التمويل المحلي والتنمية المحلية ، الاسكندرية ، الدار الجامعية ، ص13.

[12] - أحمد عبد المطلب رشاد ،(2002)، أساليب التخطيط للتنمية ، الإسكندرية ، المكتبة الجامعية ، ص 21.

[13] -محمود منال طلعت ،(2003)، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي ، مصر ، المكتب الجامعي الحديث ،ص23.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

[14] - أحمد غربي ،(2010)، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر ، مجلة البحوث والدراسات العلمية ،العدد 04 ، أكتوبر ،ص7.

[15] - حمزة مختار وآخرون ،دراسات في التنمية الريفية المتكاملة ، القاهرة ، مكتبة الخانجي ، ص 377.

[16] - أحمد عبد اللطيف رشاد ، مرجع سابق ، ص 20.

[17] - Barbier valérie , (Avril 2003),service public local et développement durable, Revue d'économie régionale et urbain,p326.

[17] i- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كتاب المعايير الشرعية، المعيار رقم: 17(صكوك الاستثمار)، البحرين، 2010، ص 238.

معبد علي الجارحي ، عبد العظيم جلال أبو زيد ،(2009)، الصكوك قضايا فقهية واقتصادية ،الدورة 19 لمنضمة المؤتمر الإسلامي ، الإمارات العربية المتحدة ،ص5.[18]

. أحمد شعبان، محمد علي،(2013)، الصكوك والبنوك الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، ص 34-36.[19]

. نفس المرجع السابق، ص 50. [20]

. عماري صليحة، سعدان آسيا، الصكوك الإسلامية :تطوراتها وآليات إدارة مخاطرها، الملتقى الدولي الثاني للصناعة المالية الإسلامية: آليات ترشيد الصناعة المالية الإسلامية ص 4-5 [21].

. محسن بن الحبيب،(2019)، الصكوك الإسلامية البديل التمويلي لمشروعات التنمية الاقتصادية –تجربة ماليزيا نموذجا-، مجلة جامعة الأميرعبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، الجزائر،المجلد 33، العدد 02، ص 1001-1002 [22].

. محمد بوقموم وآخرون، (جوان 2019)،الصكوك الإسلامية مدخل استراتيجي لتمويل التنمية الاقتصادية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 17، ص91 [23].

. زياد جلال الدماغ، الصكوك الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، ص 81-82 [24].

. معطى خير الدين، (يومي 3 و4 ديسمبر 2012)،شرياق رفيق، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قالمة ، ص 253 [25].

. زياد الدماغ، (جوان 2011)،الصكوك الإسلامية ودورها في دعم الموازنة العامة من منظور التمويل الإسلامي، مجلة الإسلام في آسيا، المجلد 08، العدد 01، ص 33 [26].

أسامة عبد الحليم الجوزية، (2009)،صكوك الاستثمار ودورها التنموي في الاقتصاد، رسالة ماجستير في الدراسات الإسلامية، معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية، قسم الدراسات العليا، بيروت ، ص 130-131.[27]

. أدهم إبراهيم جلال الدين ، مرجع سابق ، ص128 . 130..[28]

. أدهم إبراهيم جلال الدين، مرجع سابق، ص 128- 130[29]

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)